مناقشات ومداخلات ساخنة حول أسباب تعثر الإصلاح في الوطن العربي

د. عبدالحميد الأنصاري: نحتاج لنظام عربي جديد يستوعب قيم العصر ويحترم حقوق الإنسان

المشاركون في جلسة العمل

د. عبدالحميد الأنصاري

الدوحة - الشرق

شهدت جلسة العمل الثانية لمؤتمر الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي التي عقدت ظهر أمس بفندق الريتز كارلتون مناقشات ومداخلات ساخنة بين المشاركين حول محور أسباب تعثر الاصلاح في المنطقة العربية.

وتحدث في الجلسة التي ترأسها الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية بمصر كل من الدكتور عبدالحميد الأنصاري الأستاذ بكلية الشريعة والقانون جامعة قطر والدكتور غسان العطية المدير التنفيذي للمعهد العراقي للتنمية والديمقراطية والدكتورة منى فياض.

واختلفت وجهات نظر المشاركين حول آليات الاصلاح وتطبيق الديمقراطية في الوطن العربي ودور الحكام العرب والشعوب العربية في هذا المجال. وقدم الدكتور عبدالحميد الأنصاري ورقة عمل متخصصة حول أسباب تعثر الاصلاح في العالم العربي أكد خلالها أن مجتمعاتنا جربت كل الحلول المطروحة، الحل الإسلامي والحل الاشتراكي، والحل الديمقراطي، والحل النضالي، وشكلنا لجانا وعقدنا مؤتمرات لتطوير التربية والتعليم. ومع توافر الإخلاص والجدية والإمكانات إلا أن المتحقق دون الأهداف والطموحات، واضاف د. الأنصاري قائلا: إن المرء ليعجب من حيوية مجتمعاتنا وشدة تطلعها للاصلاح وكثرة إلحاحها على سلطاتها وعظم أشواقها مع كثرة المحاولات، ثم ينظر الى واقعنا وأوضاعنا بالمقارنة بمجتمعات كانت مثلنا وتجاوزتنا، فيرجع ويتساءل متحسرا: أين الخلل؟ هل هو في التشخيص؟ أم في الحلول؟ أم في الممارسة والتطبيق؟، أين الخلل: هل هو في القادة؟ أم في القاعدة؟، لقد أصبح الاصلاح خيار الأنظمة فضلا عن الشعوب، فماذا هو المطلوب الآن لنجنب الخطة الجديدة للاصلاح المصير الذي آلت إليه المشاريع السابقة؟ وكيف نترجم الخطة على أرض الواقع: اجراءات وآليات وخطوات عملية. أتصور أن أولى المهمات، الإفادة من دروس الإخفاق السابقة وأتصور ان التعثر الذي منيت به خطط الاصلاح العربية على تنوعها لايرجع الى دقة التشخيص أو سلامة الحلول أو حتى الى إخلاص أوعدم إخلاص القائمين عليها. واستطرد قائلا: إن أهم الدروس المستفادة من تجارب الفشل في تصوري: أن مشاريع الاصلاح العربية افتقدت شيئاً أساسيا هو «آلية المراجعة»، المصححة للأخطاء والعثرات، فلا يكفي ان يصف الطبيب لمريضه علاجا ثم لايتابعه ويراجعه ليطمئن على مثالية الدواء.

فكرة مراجعة مشاريعنا، وإعادة النظر في أفكارنا غائبة، قد يكون الحل الإسلامي خلاصا، وقد يكون الحل الديمقراطي صوابا وقد يكون الطريق النضالي مخرجا ولكن لابد من اعادة النظر والمراجعة والتقويم بعد التجربة. وعلى سبيل المثال: الفكر القومي الذي ساد الساحة العربية ولايزال خمسين سنة معتمدا خطاب الوحدة، يقدم لنا صورة أمة عربية واحدة كانت موحدة وجاء الاستعمار ليجزئها الى دويلات، وهذه الأمة تشترك في الدين والتراث واللغة والثقافة وهي أمة متجانسة لاينقصها سوى صدور الإرادة السياسية لاستعادة وحدتها المفقودة كما يقول السيد يس، في سبيل هذه الفكرة ضحينا بالكثير وكنا نحمل الآخر وزر الفشل ولكن هل راجعنا جماعيا: الفكرة في حد ذاتها، أليست هي نظرة لا تاريخية في الواقع لأنها تنطلق من القفز فوق الواقع العربي المعقد وانها فكرة نضالية أكثر منها معرفية عقلانية، والمنطق النضالي كما يقول علي حرب يحمل تناقضاته معه فهو يكرس أسلوب الهيمنة في الوقت الذي ينادي برفعه عن طريق اسكات المعارضة ولا صوت يعلو صوت المعركة.. لا خير في التجمع على أساس المواجهة القومية فهذه طبقة الكائنات إذا استشعرت الخطر ولكن ذلك لمرحلة معينة، لكن ان يظل العرب أسرى التاريخ والميراث الاستعماري والفكر القومي في تصور ان العالم لاشغل له إلا نحن فذلك ما يحتاج الى المراجعة. يقول علي حرب مرة أخرى: عندما نناضل طويلا دفاعا عن قضية ثم نتراجع الى الوراء، يصبح الممكن - معرفيا وعمليا - إعادة النظر بمرجعياتنا الفكرية ووسائلنا النضالية من أجل ابتكار أفكار جديدة ومهام جديدة. وإن المفكر ليس مجرد مناضل للدفاع عن الحريات وإنما الذي ينتج مواقف جديدة أو يبتكر صيغا جديدة لزحزحة المشكلات أو لإعادة بناء المواقف وتطوير التصورات والمناهج، وكذلك افتقاد آلية المحاسبة والمساءلة، وطبيعي إذا افتقدنا المراجعة والنقد والتقويم ان نفتقد المساءلة، ولأن الذي يقوم بذلك هو الشعب، وهو إما مغيب بفعل السلطة القاهرة أو مضلل بفعل الإعلام التعبوي. وواصل د. عبدالحميد الأنصاري حديثه قائلا: كما أن المراهنة والانشغال بالسياسي أكثر من الاجتماعي كانت قائمة على مقولة: إذا صلح السلطان صلحت الرعية وانطلاقا من ان الله يزع بالسلطان ما لايزع بالقرآن، لكننا غفلنا عن القاعدة المجتمعية وان الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ولاقيمة لسلطان صالح في بيئة غير صالحة لأنها تفسده. وعلى امتداد قرن كامل ونخبنا ورموزنا وأحزابنا تدور في فلك السلطة إما تأييدا أو معارضة، ظنا منها انها يوصولها الى السلطة ستصلح الأوضاع. وكذلك تجارب قرن من الزمان في المعارضة السياسية والمطالبة بالديمقراطية لم توصلنا الى الاصلاح المنشود لأنها ركزت على البنية الفوقية على النظام السياسي وعلى الديمقراطية كبناء سياسي فوقي ولم توجه الجهود نحو ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في التربة المجتمعية كقيم وعلاقات وفكر وسلوك عبر منظمات المجتمع المدني والأسرة فلم تترسخ الممارسة الديمقراطية ولم تثمر شجرة الديمقراطية الوليدة ولم تغرس جذورها في الأرض العربية فكانت في مهب الريح معرضة للاقتلاع عند أول ريح يمتحن فيها الرأي العام.

وان انشغالنا الطويل بالسياسي والأيديولوجي على حساب الاجتماعي والقيمي فضلا عن أنه أوصلنا الى أفق مسدود، فقد أفزر في النهاية شخصيات متلونة تنادي بالديمقراطية وتمارس نقيضها وذلك سواء في المجال السياسي أو الثقافي أو الفكري أو الديني واستمرار المراهنة على النظام السياسي أملا في الاصلاح أدى بنا الى تصور ضيق للديمقراطية ينحصر في السلطة السياسية ودورانها ومراقبتها وهو المفهوم التراثي الموروث الذي حكم مجمل ممارساتنا، واستشهد د. الأنصاري بمقولة د. سعد الدين إبراهيم التي أشار فيها «إذا زرعت الديمقراطية في تربة أي بلد بلا مجتمع مدني فلن تعيش، وإذا عاشت فإن ذلك يكون بوسائل صناعية، إلى أن يقبلها الجسم الاجتماعي - السياسي لهذا البلد، وهو لن يقبلها إلا إذا ساندت هذه الديمقراطية المستزرعة تنظيمات مجتمع مدني». واختتم أستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة قطر كلمته مؤكدا بقوله: نحن بحاجة الى نظام عربي جديد يستوعب قيم العصر ويقوم على محورين هما: حقوق الإنسان وتعزيز قيم المواطنة وترجمتها عمليا عبر المفاصل المجتمعية الخمسة، واعتماد لغة المصالح المشتركة بديلاً عن لغة العواطف والمجاملات والشعارات.

يجب اعتماد لغة المصالح المشتركة بديلاً عن العواطف والمجاملات والشعارات

تابع المؤتمر

محمد حجي - علاء فتحي - طه حسين - مالك طه - تصوير: أسامة فيصل

د. شيخة المسند مديرة الجامعة في حوار مع أحد المشاركين في المؤتمر